QADAYA 6-12-2012 12/6/12 10:47 PM Page 1

دور الاتحاد الخليجي في مواجهة التحديات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي.. رؤية مستقبلية (١)

بقلم:
د. أسعد حمود السعدون*

تعبيرا عن ايماننا بأهمية الاتحاد الخليجي وضرورة اشهاره في المرحلة الراهنة، باعتباره الخيار الوحيد الأمن لدول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة التحديات السياسية والامنية والاقتصادية التي تتصاعد اوزارها وتداعياتها، وتنذر بمستقبل قاتم لمنطقتنا، قدمنا ورقة بحثية في مؤتمر «الاتحاد الخليجي مطلب شعبي» الذي نظمته جمعية الوحدة الوطنية في المدة ٣٠ نوفمبر-١ ديسمبر ٢٠١٢ وحضره نحو مائة من المفكرين والخبراء والمثقفين من دول مجلس التعاون الخليجي ودول عربية اخرى، وكانت بعنوان «دور الاتحاد الخليجي في مواجهة التحديات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي.. رؤية مستقبلية»، ولأهمية هذه الورقة النابعة من تناولها خيارا سياسيا واقتصاديا وامنيا واستراتيجيا تتشابك مبرراته وتتعدد الرؤى بشأنه وتكثر التساؤلات حول نجاعة اطلاقه في المرحلة الراهنة، ولأجل اطلاع قراء صحيفتنا الاعزاء على متضمناته، نقدم في مقالنا عرضا مختصرا لمقدمتها ومحورها الاول، على ان نقدم بقية المحاور في مقالتين لاحقتين.

لقد توزعت الورقة على مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة، اكدت المقدمة حقيقة مفادها ان دول مجلس التعاون الخليجي تواجه جملة من التحديات الاقتصادية تتنوع مصادرها دوليا واقليميا ووطنيا، تتشابك وتتفاعل مع التحديات السياسية والامنية الدولية والاقليمية الراهنة من الصعب ان تتمكن بشكل منفرد او من خلال صيغ التعاون والتكامل الحالية ممثلة في مجلس التعاون الخليجي من مواجهتها بشكل كاف، الامر الذي يقود الى ضرورة البحث عن صيغ بديلة تحقق لها المنعة والقوة لمواجهة تلك التحديات او على الاقل الحد من تداعياتها.

ونزعم في هذه الورقة ان الاتحاد الخليجي الخيار الامثل لدول المجلس لمواجهة التحديات الاقتصادية، ولاسيما ان دول المجلس تمتلك حزمة من المقومات الاقتصادية الاستراتيجية التي يمكن توظيفها من خلال الاتحاد الخليجي للتصدي لتلك التحديات، وانجاز عملية تنموية ترتقي بمكانتها وامكانياتها وتحقق لشعبها موقعا مميزا على الخريطة الدولية.

في المحور الاول المعنون «الاطار التاريخي للتعاون والتكامل الخليجيين» اوضحت الورقة ما تميزت به دول مجلس التعاون الخليجي من التأني والتدرج والتبصر والتشاور في اتخاذ قراراتها التاريخية لاجل الاقتراب من الكمال فكانت قراراتها - فعلا او رد فعل - متدرجة متنقلة من مرحلة إلى مرحلة أخرى أعلى منها وأرفع شأنا، مستندة الى قراءة موضوعية لطبيعة نظمها السياسية والاجتماعية وموروثها الثقافي، وتقدير واع للضرورات والمستجدات وما ينبغي ان يعتمد للتعامل معها، وهذا ما لاحظه العالم اجمع في قراراتها وانجازاتها العديدة بدءا من قرارها تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١ الذي اوجزت اهدافه المادة الرابعة من نظامه الاساسي «بتحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وصولا الى وحدتها، وتعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات، ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون الاقتصادية والمالية والشئون التجارية والجمارك والمواصلات والشئون التعليمية والثقافية والشئون الاجتماعية والصحية والشئون الاعلامية والسياحية والشئون التشريعية والادارية، ودفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وانشاء مراكز بحوث علمية، واقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها».

وخلال ما يزيد على ثلاثين عاما سعت دول المجلس الى اكمال مراحل المجلس وتنفيذ متطلباته على ارض الواقع، وبالشكل الذي منحه مكانة مؤثرة في البيئة الخليجية والمحيطين العربي والاقليمي، وتمكن من الصمود بوجه اعتى الهزات والصدمات المحلية والاقليمية والعالمية، التي واجهته منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي حتى الوقت الحاضر، فظل متناميا متواصلا في عطائه على الرغم من كل ما قيل او يقال عنه من هذا الطرف او ذاك، وعلى الرغم من ان الطموحات كانت اكبر مما تحقق، في الوقت الذي انهارت مجالس عربية اخرى للتعاون او تعثرت وفقدت دورها على ارض الواقع، وقبلها انهارت تجارب وحدوية عديدة خلص الدارسون والمقيمون للأسباب الذاتية لفشلها بأن اغلبها يدور في فلك معاكس لمربع الاستدامة (التأني، التدرج، التبصر، التشاور) التي بني عليها وتطور من خلالها مجلس التعاون الخليجي، فكان ذلك سر نجاحه، محققا العديد من الانجازات السياسية والاقتصادية والامنية، ففي المجال الاقتصادي موضوع ورقتنا، لابد من الاشارة والاشادة بالقرارات الاقتصادية التي صدرت عن المجلس الاعلى لمجلس التعاون الخليجي ومنها على سبيل المثال: الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في عام ١٩٨١، منطقة التجارة الحرة عام ١٩٨٣، الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية عام ١٩٨٥ وفي عام ١٩٩٨ أقر المجلس الصيغة المعدلة لها، الاتفاقية الاقتصادية والاستراتيجية الزراعية الموحدة ١٩٩٦، الاتحاد الجمركي لدول المجلس في الأول من يناير ٢٠٠٣، السياسة التجارية الموحدة لدول مجلس التعاون ٢٠٠٥، وثيقة السوق الخليجية المشتركة ٢٠٠٨، المجلس النقدي الخليجي ٢٠٠٩، استراتيجية التنمية الشاملة المطورة البعيدة المدى لدول مجلس التعاون ٢٠١٠ - ٢٠٢٥، برنامج التنمية الخليجي «لتمويل مشاريع التنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية» ٢٠١١.

هذه القرارات وغيرها العشرات تمثل ارضية خصبة للتعاون والتكامل الخليجيين فيما لو انها نفذت تماما بجميع دول المجلس وفقا لتوجيه موحد، وخضعت للمتابعة والمراقبة من ادارة واحدة تمتلك صلاحيات تتيح لها ذلك، الا ان واقع الحال يشير الى ان تنفيذ قرارات المجلس يخضع لتقدير كل دولة من دول المجلس لمصالحها وامكاناتها على التنفيذ، فكثرت الاستثناءات وطالت مدد التنفيذ، وان الامانة العامة للمجلس واجهزته المختلفة تمارس مهام استشارية ولا تملك سلطة الالزام، وان الكثير من الاجهزة الرسمية والادارات التنفيذية في دول المجلس، لا تمتلك الحماسة الكافية لتنفيذ القرارات التكاملية، مما افقد الكثير من هذه القرارات المهمة قيمتها واضاع على اقتصادات دول المجلس الفضائل التي يمكن تحقيقها من تنفيذها بالاسلوب وبالوقت المناسبين، وابقى دول المجلس ضعيفة نسبيا وشديدة التأثر بالتحديات الاقتصادية، فكان دثارها فوائض الايرادات النفطية يخفف عنها حدة تلك التحديات ويمنع وصولها الى السطح، فتبقى تتفاعل في العمق وتضعف بنية الاقتصاد والمجتمع الخليجيين، الا ان خضم الاحداث والتحديات الاقتصادية وتشابكها مع التحديات السياسية والامنية قد تعاظما وتسارعا اقليميا وعربيا وخليجيا، وما عاد الدثار قادرا على اخفائها او الوقاية من تداعياتها، الامر الذي اصبح معه استمرار مجلس التعاون الخليجي على ذات المستوى والنهج من التعاون والتكامل امرا لا يتناسب مع تحديات المرحلة وتطلعات شعوبها وقادتها معا، فجاءت دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود- ايده الله- في قمة المجلس بتاريخ ١٩ ديسمبر٢٠١١ لتحويل المجلس من التعاون الى الاتحاد لتزرع الامل وتضيء النور في آخر النفق.

* أكاديمي وخبير اقتصادي

كيف نتعلم من الماضي والحاضر للمستقبل؟

بقلم:
الشيخ د. عبدالله المقابي

الأجواء العالمية لا تكاد تسلم من حمى الفوضى المصطنعة، مما يشير إلى حتمية وجود أياد تقود هذه الفوضى لمصالحها الشخصية، وإن فكرنا قليلا فسنجد أن المصالح الشخصية ليست قائمة على مبدأ الارتزاق وهو المبدأ الذي حولته قوى التأزيم في البحرين لعموم من يدافع عن القيادة الرشيدة، فالارتزاق حالة استثنائية يستخدمها بعض الدول لكسب المواقف والتأييد لحساب على حساب، أما المصالح التي نكتب عنها فهي المصالح التي تفوق قدرة العقل عن الوصول إليها، وهي قوى تعمل من أجل زعزعة أمن الدول العربية وصولا الى الخليج العربي، ومن مصلحتها أن تزيد الفتن في العالم العربي ليزيد حجم استثمارها المريب، تلك القوى تبيع «السلاح، الأفكار، الخطط»، وتقوم بالتدريب لفتح آفاق مشوشة في العالم العربي، وتستغل تلك الجماعات بسطاء العقول، وسذج الطموح، كما تستغل أصحاب الهوية المفقودة، هم جملة من الأجندات التي تعمل لصالح فرق من الأجندات، تتعامل مع الجماعات والأفراد، وتتعامل مع المؤسسات والدول والأحزاب.

عامة ما تقوم هذه الجماعات صاحبة الأجندات بزرع الفتن بين الدول، وفي داخل الدول، إذ تبحث عن أي ثغرة للدخول وخلق النزاع لتأسيس مرادها، (طموح، شهرة، مكانة) وعلى حساب الفتن من ذوي من لا مهنة لهم سوى رؤية السواد، وتقوم هذه الجماعات على إنشاء مقار دولية تعنى بالتحليل السياسي، ومكاتب أخبار، وتتعاون مع قنوات فضائية وقنوات أرضية، وتتعاون مع مواقع الكترونية كي تنجح كامل مخططاتها، فهي من جهة تعطي الحلول التي تزيد من الطين بلة في المشكلة، ومن جهة أخرى هي التي اختلقت تلك المشكلة.

مراكز أبحاث وصلت الى نتائج مخيفة فيمن يقوم بتحريك العالم على بعضه، حيث بلغت نسبة التحريض الضمني بأسباب معقولة ولا معقولة نسبة ٩,٥ من ١٠، وهي نسبة عالية من حيث تأثر الآخرين ببعضهم بعضا نتيجة تحريض جهاتٍ ما غير معلومة، وبلغت الإحصائيات الدراسية (البحثية) في ١٩ دولة عربية وخليجية أن نسبة التأثر الشخصي المباشر ١,٢ من ١٠، ما يعني أن العقلية التي تقود الناس اليوم هي عقلية الجماعة (التبعية)، وأن لا قرار للفرد في خياراته التي يوافق عليها من ذاته، مثل هذه الدراسات والإحصائيات تقودنا لنتيجة أخوف، وهي على المدى البعيد من إمكانية التأثر بأي خطوة تقوم بها أي جماعة بمستوى أي تفكير، ما يدعو الى القلق من مخرجات الفكر الفردي الحر، ما يسهم في ايجاد المزيد من قدرة استغلال الجماعات المخططة لنتائج أكبر مما نتوقعه.

القوى الصهيونية تعمل بكل جهدها وجدها، من أجل تفكيك العرب، وحين وجدت ثغرة في مملكة البحرين ارتأت تحريك أجنداتها المتبوعة باستغلال ما يسمى الحقوق، وتطوير إلغاء العقل الناصح لفتح آفاق لمستقبل مجهول، فشمعت عقول الشخصيات الرفيعة، وبعض الشخصيات المرموقة لتنزلها من رفعتها لساحة عزلها عن المجتمع، فلم يتصور شعب البحرين يوما أن يكون الطبيب شريكا في جرم المجرمين، من عزة إلى ذلة، باسم النضال الوهمي، محققين في ذلك أقبح الأعذار، ومن كان يتوقع أن عائد بعض كبار موظفي الدول يتحول إلى ريع مجاني للعمليات التخريبية، ومن كان يتوقع أن طيف المجتمع الواحد ينقسم إلى أطياف متعددة؟ ما تلكم إلا نفثةٌ شيطانية من وسوسة إبليس اللعين في عقول غُررت، ذهب نورها، وحل ظلامها، وتدثرت بالكبرياء وهي بعيدة عنها، مستغلة مكانتها الاجتماعية في المزيد من الزعزعة الأمنية (التحريض، التهويل، بث الأخبار الكاذبة، بث الكراهية).

والأدهى التعدي على الثوابت الوطنية، والذنب بحق الذات الملكية المصون بالدستور البحريني، وبالدين الذي لم يجعل للتشريع مكانة من مس ولي الأمر، ولعل البعض يتصور أن ولاية الأمر لا تعني عدم المساس، وهذا خطأ كبير، فولاية الأمر تعني البيعة بما لها من واجبات منا لولينا، ومنه علينا كمواطنين، والمساس بها (خط أحمر)، والمساس بثوابتنا الوطنية (خط أحمر).

إن القيادة الحكيمة ضمنت الحرية لشعب البحرين كافة من دون أن تضع مقياسا لهذه الحرية في حدود المقبول، ولكن من سيّستهمُ الأجندات وزرعتهم القوى الخارجية، بلغوا حد الحد وفوقه، غير مكترثين بخطوط لا يختلف عليها اثنان من الشعب بأنها مقدسة لا تمس، فأمن الوطن مقدس، وحكمه مقدس، وثوابتنا مقدسة، ومن يحاول المساس بها خائن لا يحمل الوطنية.

وبكل فخر نقولها ولطالما كتبنا انه على الشعب أن يشكر الله للمنجزات المحرزة، ويطالب بغيرها غير المحرزة، بوعي ورفعة، عن طريق الأدوات المعروفة، كالبرلمان وأعضائه، والشورى و«شخوصه»، ادفعوا بهم لتحقيق ما تعجزون عنه، فالحكومة لن ترفض الإصلاح، ولنحسب كل اخفاق موجود على من يتقلد موقعا ليس بأهله لجمع مصالحه من دون الاكتراث بالناس، فلتصل الرسالة.

إن المواطن البحريني ثروة هذا الوطن، وبغيره لن تتحقق هذه الثروة، وكما عبر جلالة الملك بقول جلالته: «أبنائي المواطنين»، وعبر الأمير خليفة بقوله: «المواطن ثم المواطن ثم المواطن»، وعبر الأمير سلمان بقوله: (انجازاتنا بالمواطن البحريني»، فلنتعلم من الماضي والحاضر لمستقبلنا الذي سيشرق بمزيد من العطاء.

حمى الله مملكة البحرين.

العقل الطائفي وتأثيره في الهوية الوطنية

بقلم:
د. نبيل العسومي

نتكلم كثيرا عن الوحدة الوطنية باعتبارها صمام أمان الداخل في مواجهة الخارج، وباعتبارها أساس مناعة المجتمع ضد أي اختراقات، ولذلك كنا دائما نفخر في البحرين بهذه الوحدة الوطنية التي لم تؤثر فيها أبدا محاولات الاختراق كافة، ولم تؤثر فيها خطابات الكراهية الطائفية الداخلية أو الخارجية.

كنا دائما مجتمعا موحدا متضامنا نفرح مع بعضنا بعضا ونحزن مع بعضنا بعضا، ويشارك كل طرف الطرف الآخر في أفراحه وأتراحه، تلك هي الصورة التي نشأنا عليها منذ الطفولة وتربينا عليها في المدارس والجامعات، وعلى أساسها عشنا بعد ذلك في مواقع العمل وفي الأندية وفي الشوارع: شعبا واحدا موحدا لا فرق بين عربي وأعجمي أو بين سني وشيعي، إلى أن جاءت ثورة إيران المسماة إسلامية في عام ٧٩ وأرسلت لنا خطابات جديدة قسمت المجتمع، وصدرت لنا ثقافة جديدة تميز بين المواطنين على أساس العقيدة الطائفية لتشويه صورة هويتنا القومية العربية بالذات، والتشكيك في ثوابتنا العربية الخليجية، وللأسف الشديد فقد نجحت إيران في اختراق أمننا القومي من خلال مؤسسة الولي الفقيه ونوابه وممثليه من مختلف الأقطار الخليجية والعربية وخصوصا في البحرين، ولذلك عملوا منذ ١٩٧٩ إلى الآن على تخريب وحدتنا الوطنية والتشكيك في ثوابتنا العربية وفي شرعية النظام ولقد سارت الأمور منذ تلك اللحظة المشئومة إلى اليوم نحو زعزعة أمننا ووحدتنا من خلال المؤامرات المتتالية في ٨٠ و٨٤ و٩٤ و٢٠١١، سلسلة متواصلة من المؤامرات «الدنيئة» التي يتورط فيها للأسف الشديد عدد من أبناء البحرين الذين تم التغرير بهم من قبل هذه المؤسسة الأخطبوطية.

فكيف تم اختراق وحدتنا الوطنية وأمننا؟ هذا هو السؤال.

الحقيقة أن البداية كانت في هذا الانفجار غير المعقول في عدد المآتم والحسينيات الذي يتجاوز عددها المئات وخصوصا في القرى يتم فيها غسل الأدمغة وبناء العزلة عن المجتمع المدني، وعن كل ما ترسخ في أذهان الناس وكل ما يتعلمه الطلبة في المدارس والجامعات عن الوحدة الوطنية والعيش المشترك، فقد نجحت هذه المؤسسات في لحظة واحدة عن طريق الخضاع المواطنين الشيعة أو الجزء الأكبر منهم لعملية متواصلة من الغسل في الدماغ إلى درجة أن المآتم أصبحت تخرج مواطنين معزولين عن العالم الخارجي مرتبطين بالمنظور الذي كرسته إيران ولذلك نجد جزءا كبيرا من المواطنين الشيعة لا يستمعون إلا إلى إذاعة طهران ولا يشاهدون إلا القنوات الفضائية الإيرانية. أذكر انني كنت في زيارة لأحد الأصدقاء الشيعة منذ فترة وكنا في مجلسه وطلبنا مشاهدة التلفزيون لمتابعة حدث رياضي وأذكر انه خلال تصفح القنوات انه لم يكن من بينها أبدا أي قناة وطنية فجميع القنوات كانت موضوعة على الفضائيات الإيرانية، وعندما ابديت استغرابي من هذا الوضع قال لي بكل وضوح ان أغلبية أصدقائه ومعارفه يبرمجون قنواتهم على الفضاء الإيراني وان لا أحد يتفرج أو يشاهد القنوات الوطنية، وهكذا يتم بهذه الصورة المنظمة عزل قسم كبير من الاخوة الشيعة عن محيطهم الوطني وعما يجمعهم بمكونات الوطن البحريني وما يجمعهم بمكونات الاتحاد الخليجي فضلا عما يجمعهم بالهوية العربية فقد نجح الملالي التابعون في إبعاد الأغلبية الساحقة عن هويتهم الوطنية والعربية، ولذلك لم نكن نستغرب لماذا يستكثرون استخدام عبارة الخليج العربي، وعليه فإن المناهج الدراسية في المدارس والجامعات لم تعد مؤثرة أمام هذا العقل الطائفي المتعجرف الذي استطاع أن ينمو مثل السرطان في غفلة من الدولة فالعزلة هي التي مكنت هؤلاء الملالي من تخريب عقول سكان القرى وجيشتهم ضد الدولة وجعلتهم يتنكرون لما تحقق من إنجازات ضخمة على الصعيد الحضاري والاجتماعي والسياسي والثقافي لا يمكن أن يحلموا به ١٠ منه لو تمكن لا سمح الله هؤلاء الملالي من هذه البلاد الطيبة.

العقل الطائفي وتأثيره في الهوية الوطنية

بقلم:
د. نبيل العسومي

نتكلم كثيرا عن الوحدة الوطنية باعتبارها صمام أمان الداخل في مواجهة الخارج، وباعتبارها أساس مناعة المجتمع ضد أي اختراقات، ولذلك كنا دائما نفخر في البحرين بهذه الوحدة الوطنية التي لم تؤثر فيها أبدا محاولات الاختراق كافة، ولم تؤثر فيها خطابات الكراهية الطائفية الداخلية أو الخارجية.

كنا دائما مجتمعا موحدا متضامنا نفرح مع بعضنا بعضا ونحزن مع بعضنا بعضا، ويشارك كل طرف الطرف الآخر في أفراحه وأتراحه، تلك هي الصورة التي نشأنا عليها منذ الطفولة وتربينا عليها في المدارس والجامعات، وعلى أساسها عشنا بعد ذلك في مواقع العمل وفي الأندية وفي الشوارع: شعبا واحدا موحدا لا فرق بين عربي وأعجمي أو بين سني وشيعي، إلى أن جاءت ثورة إيران المسماة إسلامية في عام ٧٩ وأرسلت لنا خطابات جديدة قسمت المجتمع، وصدرت لنا ثقافة جديدة تميز بين المواطنين على أساس العقيدة الطائفية لتشويه صورة هويتنا القومية العربية بالذات، والتشكيك في ثوابتنا العربية الخليجية، وللأسف الشديد فقد نجحت إيران في اختراق أمننا القومي من خلال مؤسسة الولي الفقيه ونوابه وممثليه من

عالم يتغير

فوزية رشيد

اليمن والعمق الاستراتيجي للخليج

□ في الورقة التي طرحها شفهيا الأستاذ الدكتور «عبدالملك المخلافي»، تأكيد لافت على أهمية عدم استبعاد «اليمن» عن كيان الاتحاد الخليجي، بل العمل المتدرج لجعله جزءا من هذا الاتحاد، باعتباره العمق الاستراتيجي للخليج حسب الوصف، وحسب الواقع.

وحصر (المخلافي) اسباب رفض اليمن بأنها أسباب ليست استراتيجية مثل أن «اليمن فقيرة مقابل دول خليجية أخرى غنية، وأنها جمهورية مقابل أنظمة متماثلة، وانها مضطربة أمنيا مقابل استقرار الدول الأخرى بشكل عام»، ولكن ذات الأسباب هي تحديات يجب التغلب عليها، لادماج اليمن في الكيان الكلي للخليج العربي، بحيث تحتفظ كل دولة بخصوصيتها في إطار (التنوع) في الاتحاد الخليجي أو الصيغة التي سيتم تحديدها، لأطر ونموذج هذا الاتحاد، وحسب الاحتياجات الأساسية لدول الخليج، وربط ذلك بالتعبير عن الإرادة الشعبية الخليجية بما فيها الشعب اليمني.

□ لم يمر يوم واحد على هذا الكلام حتى نقلت صحيفة (البيان) الإماراتية الأحد ٢٠١٢/١٢/٢، تقريرا عن «مخطط إيراني» لتقسيم اليمن، وإقامة «دولة شيعية» على حدود السعودية، حسب ما كشفته مصادر استخباراتية ومصدر دبلوماسي بأن: (المخطط ينص على قيام الدولة الأولى في «الشمال» عن طريق إقامة ولاية مستقلة للحوثيين تضم محافظات «صعدة والجوف وحجة وعمران»، وإنشاء كل مكونات الدولة بينها إنشاء مطار في محافظة «صعدة» والسيطرة الكاملة على ميناء «ميدي» التابع لمحافظة «حجة».

فيما تقوم الدولة الثانية في جنوب البلاد عن طريق «الجناح الانفصالي» في الحراك الجنوبي، ممثلا في الرئيس السابق «علي سالم البيض» المدعوم أيضا من «إيران»، الذي أقر خلال لقائه عددا من القيادات الجنوبية في الخارج، بتسلم «مبالغ مالية كبيرة» من طهران لهذا الغرض.

□ إذًا إيران تريد احتواء اليمن بكامل أجزائه عبر «الحوثيين» الشيعة في الشمال و«الانفصاليين» في الجنوب، أي انها تريد حصار الخليج وعموده الفقري (السعودية) من جهات متعددة، وبما يمثل تهديدا استراتيجيا لكامل ما كان شبه الجزيرة العربية، مما يجعل من كلام «المخلافي» حول أن اليمن هو العمق الاستراتيجي للخليج كلاما يكتسب مصداقية، في ظل النشاط الإيراني التوسعي، الذي يهمه أكثر من أي شيء آخر خلخلة الوضع السعودي، الذي يراه يمثل حماية في ظل مجلس التعاون الخليجي، لبقية دول الخليج الأخرى الصغيرة والأصغر، إلى جانب ما تمثله السعودية من ثقل إقليمي وعالمي سياسيا واقتصاديا ودينيا، ترى «إيران» أنها لن تحوزه في ظل الوجود السعودي المستقر.

□ من خلال اليمن أيضا إيران تهدد كامل دول المنظومة الخليجية العربية، ولذلك فهي -وكما أضاف مصدر (صحيفة البيان)- تمول أدوات التقسيم اليمنية بتمويلات مالية كبيرة، رصدتها أجهزة استخبارات غربية، تم تحويلها «نهاية نوفمبر ٢٠١٢»، إلى الطرفين (الحوثيين والانفصاليين) خصصت لشراء أسلحة، وتسليم مرتبات (لاحظوا مرتبات) وتجنيد الشباب للطرفين، وإفشال مؤتمر الحوار الوطني، الذي تعده له السلطات اليمنية منذ أشهر عدة.

وبذلك فان المصادر التي تراقب النشاط الإيراني في «اليمن» تتوقع أن إيران تبحث عن بدائل لسوريا في حال سقوط بشار، وأحد البدائل أن يكون اليمن (قاعدة شيعية) شمالا وجنوبا، حوثيين وانفصاليين، مما لا تجدي معه تطمينات الرئيس (عبدربه منصور هادي) حول الوحدة اليمنية، ونضيف أن استهداف إيران لليمن هو قديم حتى في ظل الأسد (الأب والابن).

□ ولن نعلق أكثر من ذلك على المخطط، فهو يفسر نفسه بنفسه من حيث الخطورة والتهديد الاستراتيجيان لدول الخليج العربي، وخاصة أن شراهة الشهية الإيرانية المفتوحة، لم تكتف بالأحواز، والجزر الإماراتية، والعراق، والتدخلات الأمنية الخطرة في البحرين والكويت والسعودية، فهي تتجه أيضا لابتلاع اليمن بالكامل، وجعلها «قاعدة شيعية» تتحكم فيها، وتنطلق منها لتواصل أخطبوطية تحركاتها في كامل المنطقة العربية والإسلامية، وهذا يجعل رؤية القادة الخليجيين لموضوع العمل على إدماج «اليمن» في الاتحاد الخليجي، وان بالتدريج، موضوعا جوهريا، ويحتاج إلى نظرة جديدة أمام ما تطرحه المخططات الإيرانية في هذه المنطقة، بحيث لا يمكن الاستهانة، بما تحفل به من سموم وخناجر وتمويل للتدريب العسكري، ليواجه أبناء المنطقة مصالح أوطانهم لحساب إيران «الملالي»، خاصة أن السيادة الخليجية (كل لا يتجزأ) لو تم النظر إليها في ظل ما يدور من استهدافات متعددة الأوجه والمصادر.

□ باعتقادي إذا توافرت الإرادة السياسية الخليجية، ووضعت نصب عينها أهمية وضع استراتيجية متكاملة ومتعددة الأوجه لمواجهة ما يستهدفها، واعتمدت على طاقاتها الذاتية، واهتمت ببناء الثقة بينها وبين شعوبها، وعملت على إصلاح توجهاتها وتحالفاتها، وحماية شعوبها من (ثقافة الصراع) الطارئة على مجمل الوعي الخليجي، واعتمدت على الله وحده فانها وبإمكانياتها الهائلة، قادرة على مواجهة مجمل التهديدات الاستراتيجية التي تحيط بها، وحيث (إدماج اليمن) يطرح نفسه اليوم بقوة على ساحة فكرة الاتحاد الخليجي، خاصة أن التعداد السكاني لليمن، يعطي ثقلا سكانيا لدول الخليج، الذي تتكالب على ثرواته دول في الجوار وفي أقصى الكرة الأرضية.

أفق

عبدالله خليفة

الطليعيون والتحول إلى الطائفية

يرتبط تصاعدُ التيارات الطائفية السياسية بعجزِ أو تردد واضطراب التحولات الرأسمالية الحكومية في العالم العربي والإسلامي.

إن عجزَ رأسماليةِ الدولة السوفيتية عن إنتاج مجتمع ديمقراطي- على سبيل المثال- أدى الى اضطرابات وارتدادات لأشكال فكرية سياسية سابقة.

مثل عجز رأسمالية الدولة الإيرانية عن التحول الى الديمقراطية، ولكن الأخيرة كانت منتجةً أصيلةً للوعي الطائفي.

أو كتردد الرأسماليات الحكومية العربية في التوجه للديمقراطية الذي يُصعّد الاضطرابات الطائفية.

الاضطرابات الطائفية هي شكلٌ لفشل البُنى الاجتماعية في المضي قُدما للديمقراطية وللحداثة والتقدم.

إن العودةَ للأشكال الدينية المحافظة هي عودةٌ للعصور الوسطى بكل آثارها من انقسامات شعوب وثقافة قَدرية وذكورية حادة وأشكال أدبية عتيقة.

إن توغل رأسمالية الدولة الإيرانية في سوريا هو غيره في البحرين والعراق ولبنان، فكلُّ بلد له بنيته الخاصة ومسار تطوره وهناك عام مشترك أيضًا.

في البحرين جرى ذلك على هيئة تنظيمات لا تعرفُ سيرورةَ تطورها وسببياته، فتنقلُ المؤثرات وتُصعدها، وتظهر ردود أفعال مختلفة من قبل الوعي البحريني وأشكاله، وهذا يعيدُنا لصلات قديمة بين الضفتين الشرقية والغربية للخليج، أي يعيدنا لعصر سابق، عصر لم تتشكل فيه دولٌ مستقلة، ويغدو الوعي المنقولُ وعيا طائفيا محافظا متنوعا حسب التنظيمات المصنوعة من قبل زعماء، فالوعي الديني السياسي وعي شخصي، وعي يصنعهُ زعيمٌ ولا يستندُ إلى منهجية عميقة وإلى ركائز الإسلام التوحيدي. هنا لا توجد رؤيةٌ ولا فلسفة ولا برنامج بل توجد إرادات زعماء مغامرين.

إن ما يجمعُ هذه الأشكالَ الطائفية من الوعي والتنظيم هو دور المركز الإيراني في الحراك العام وفي التوجيه التاريخي، أي ما يحدث في المركز من تطورات، هو تطورات استبدادية عسكرية متصاعدة، مما يفشل قدرات التنظيمات الطائفية المحلية في الحراك الوطني الداخلي، ويجعلها عاجزةً عن القراءة للواقع، وتحليله والقيام بشبكة من النظر الفكري والاقتصادي والسياسي المناسب للشعب لا للطائفة.

الوعي الطائفي هو تفكيك للدول الأخرى، أزمة مركز منتقلة لشعوب أخرى، وهو أمرٌ يؤكد أهمية العلاقات النضالية الديمقراطية بين الأمم الإسلامية، وفي البدء الراهن بين القوى السياسية المتنورة في هذه الأمم التي تتبصرُ مخاطرَ سياسات العسكرة.

هذا ما جعل المركز السوفيتي أو الصيني أو الناصري في أزمنةٍ مختلفة عاجزا عن تقديم بدائل ديمقراطية لنظامه وللحركات التي تتبعه ولم تفعل الحركاتُ التابعةُ دورا لتطوير المركز ولم يظهر منها مناضلون يكتشفون مخاطرَ القادم على الجميع.

ولهذا فإن التنظيمات غير الطائفية التي تحتضنُ أو تساعد التنظيمات الطائفية وتقفُ معها تبدأ التحلل الفكري السياسي، فتصابُ بعدواها وجراثيمِها وتنقلها لصفوفها.

إن هويةَ الوعي الجوهرية بين هذه القوى هي نفسها، إنها نتاجُ رأسماليات دولٍ عجزتْ عن التطور الديمقراطي، سواءً في روسيا أو الصين، والآن مشكلتنا القريبة في إيران. انها من ذات القوى الفوقية التي هيمنتْ واستغلت وحُوصرت بمسار مسدود.

تقوم ثقافةُ هذه التنظيمات على تغييب التحليل خاصة لبلد المصدر- والآن لدينا عدة مصادر لإنتاج الطائفيات- ويجرى عدم نشر الآراء المختلفة عن مساره ومشكلاته، مثلما حدث للاتحاد السوفيتي، وبدلا من تحليل الواقع تظهر جزئياتٌ مبتسرة ومقاطع وشعارات، تجمعُ بينها المنفعة والانتهازية السياسية والفردية الجامحة لأشخاص انفصلوا عن الواقع، وعن النضال من أجل تطوره وحل مهماته الديمقراطية الوطنية ويجربون في لحم الجماهير.

هذه المؤثرات تتغلغل في البلدان الأخرى نظرا الى عدم تطورها الديمقراطي وحل مشكلات البناء الاجتماعي من تماسك وتوزيع عادل للفائض الاقتصادي.

ونظرا الى قبول القوى السياسية غير الطائفية بالطائفية فهي تكرسُ نشرَ المبدأ، ولا تحاربُهُ، فتصيرُ طائفيةً بالضرورة.

تدمير الثقافة الفكرية وتغييب العمق الفلسفي ومعاداة الحداثة والديمقراطية تتحول إلى عاميات مبتذلة، وهي لها جذورٌ في مختلف التنظيمات، حيثُ يتحول الاتجاه نحو الشعب إلى السقوط في التخلف، والقبول بالنواقص الكبيرة وعدم المساواة بين الأجناس، وتأييد الخرافة وعدم محاربتها بين الأفراد، خاصة مع ضحالة القراءة والدرس.

العضو السياسي الذي كان حداثيا ارتفع بصور شكلية عن ابن الشعب العادي، وعندما فقدَ ميزاته الثقافية الوطنية الطليعية، وتجمد عن تحليل تطور الواقع السياسي المتراجع، صار من نفس طينة ابن الشعب البسيط الطائفي اجتماعيا، الذي لم يكن يؤيدُ الطائفيةَ السياسية، فيقوم العضو الطليعي السابق بجر ابن الشعب للطائفيةِ السياسية ممارسا دوره(النضالي) لكن للوراء وللتخلف، ويقوم بتبرير المغامرات والجرائم لكنه يترك ابنَ الشعب وقد صار طائفيا سياسيا ليقوم بها بدلا عنه.

وهذه بذور الحروب الطائفية التي ينشرها ويوسعها النظام الإيراني. ولهذا لا يكون رد الفعل الطائفي الآخر سوى تكريس لما يقوم به العدو.

AbdullaKalifaboflasa@yahoo.com